المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

07/08/2015

Este hombre vive hace 34 días en un aeropuerto de Marruecos

Lleva varios días sin ducharse y ya no le queda dinero. Huyó de Sri Lanka, país que estuvo tres décadas en guerra civil

Rabat. Durante 34 días bloqueado en el aeropuerto a la espera de que Marruecos decida qué hacer con él. Thambiappa Ariyanayagam Siyanthan, ceilanés de 34 años, "vive" en el aeropuerto de Casablanca, adonde llegó desde España, que también le había denegado la entrada como demandante de asilo.

Huyó de Sri Lanka, que aún se recupera de un conflicto de casi tres décadas, en enero de 2011, para instalarse en Kenia, país que tras cuatro años decidió abandonar cansado de los sobornos que se veía obligado a repartir para tener sus papeles en regla.

"En Kenia todo es corrupción. Me pedían dinero y me amenazaban con devolverme a Sri Lanka si no pagaba", cuenta Siyanthan a Efe en una conversación telefónica desde la zona de tránsito del aeropuerto donde se encuentra.

Este ceilanés forma parte de la minoría tamil, de fe hindú y a la que pertenecía la guerrilla de los Tigres Tamiles (LTTE), que durante décadas luchó por crear un Estado propio en Sri Lanka hasta ser aplastada en 2009 en una ofensiva militar en la que murieron decenas de miles de civiles.

A pesar del fin de la guerra, organizaciones como Amnistía Internacional han denunciado las detenciones arbitrarias y desapariciones forzosas registradas en este país.

A Siyanthan le detuvieron tres veces por supuestamente formar parte de los LTTE. La última vez estuvo preso en 2010 durante 17 días, y tras pagar 700.000 rupias (unos 4.800 euros) fue liberado con la condición de que abandonaría el país.

Él niega su vinculación con los LTTE y asegura que se ganaba la vida como conductor de un autobús de su propiedad que fue utilizado por los Tigres sin su consentimiento.

Fuese o no miembro de los LTTE, Siyanthan se vio obligado a abandonar el país y marcharse a Kenia. Llegó a España vía Dubái y Casablanca: "Un amigo me arregló todo para poder marcharme a España", cuenta.

Sin embargo, la policía consideró que su visado era falso, por lo que se le denegó la entrada, y lo devolvió a Casablanca.

Pero tampoco en Marruecos le permiten entrar. Es más, le exigen que se compre él mismo el billete a Colombo, capital de Sri Lanka.

Siyanthan lleva desde el 3 de julio sin ducharse y ya no le queda dinero. Ayer comió por última vez y hoy la policía le ofreció un café.

La ONG marroquí Gadem, especializada en ayuda a los inmigrantes, recuerda que la legislación marroquí indica que a un extranjero que pide asilo se le puede mantener en una zona de espera mientras se examina si su demanda es fundada, pero que el plazo no puede superar los 20 días.

"No se ha respetado ningún proceso legal en lo referente a la entrada en el territorio, el asilo o la permanencia en una zona de espera", destaca Gadem en un comunicado en el que considera que, tras haber expirado el periodo permitido por la ley, Siyanthan es víctima de "una privación arbitraria de su libertad".

Camille Denis, miembro de Gadem, comenta que ya se han registrado situaciones parecidas y tan largas como ésta, pero "el problema aquí es quién se va a hacer cargo de comprar el billete, y, como nadie quiere pagar, puede que eso lo salve de volver a Sri Lanka".

El Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Refugiados, ACNUR, que junto al Consejo Nacional de Derechos Humanos han seguido el caso desde el principio, ha puesto a disposición de Siyanthan a un abogado, que trabaja para legalizar su situación.

La primera audiencia ante el Tribunal Administrativo de Casablanca debía celebrarse el pasado lunes, pero fue pospuesta hasta mañana jueves.

Mientras tanto, Siyanthan espera en la terminal número dos del aeropuerto. No le importa ser aceptado en España o en Marruecos, pero pide no ser repa

http://elcomercio.pe/mundo/actualidad/este-hombre-vive-hace-34-dias-aeropuerto-marruecos-noticia-1830916

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضيف شرف المنتدى الوطني بالكاميرون

21/8/2015

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان كضيف شرف في الدورة الأولى للمنتدى الوطني حول حقوق الإنسان التي افتتحت أشغالها أمس الثلاثاء بالعاصمة الكاميرونية ياوندي، بمبادرة من الشبكة الكاميرونية لمنظمات حقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ للجهة المنظمة أنه خلال هذا المنتدى الذي ينظم على مدى ثلاثة أيام بدعم من وزارتي العدل والعلاقات الخارجية بالكاميرون واللجنة الكاميرونية لحقوق الإنسان والحريات، سيقدم الوفد المغربي التجربة المغربية في موضوعات بعينها، وسيتباحث مع الفاعلين الكاميرونيين في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، حول استراتيجيات تعزيز التنسيق.

وخلال اليومين الأولين لهذا الملتقى الذي تتوزع أشغاله على إحدى عشرة جلسة موضوعاتية، قدم الوفد المغربي عروضا تمحورت بالأساس حول »البرلمان وحقوق الإنسان«، و»المقاولة وحقوق الإنسان«، و»العدالة وحقوق الإنسان«.

وحسب البلاغ، فإن هذا المنتدى يهدف إلى النهوض بالحوار والتعاون بين جميع الأطراف المعنية، وإتاحة إمكانية تعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان، واقتراح حلول من أجل تحسين وضعية حقوق الإنسان بالكاميرون.

> المنتدى يهدف إلى النهوض بالحوار والتعاون بين جميع الأطراف المعنية، وإتاحة إمكانية تعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان، واقتراح حلول من أجل تحسين وضعية حقوق الإنسان بالكاميرون.

ادريس اليزمي

ويطمح المنتدى لأن يكون »إطارا لتقييم المسار الذي تم قطعه في مجال النهوض بحقوق الإنسان بالكاميرون واقتراح توصيات من أجل تحسينه، وكذا تعزيز القدرات ومواكبة الساكنة«. ويناقش المنتدى مواضيع من قبيل »الانتخابات وحقوق الإنسان«، و»المقاولات وحقوق الإنسان«، و»المدافعون عن حقوق الإنسان«، و»مكافحة الإرهاب«. كما تهم هذه المواضيع »البرلمان وحقوق الإنسان«، و»وسائل الإعلام وحقوق الإنسان«و »مكافحة الفساد«، و»المشاركة في تدبير الشأن العامس، وحقوق المرأة والطفل في القانون الكاميروني".

وعلى هامش هذا المنتدى، يقترح المنظمون استشارات قانونية مجانية لفائدة الساكنة يقدمها متخصصون من المؤسسات العمومية المكلفة للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وكذا من منظمات المجتمع المدني.

ويضم وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشارك في هذه التظاهرة كلا من حميد الكام، ونبيلة التبر ومصطفى الناوي وفاطمة الزهراء مسغيد.

قال إن الأحزاب السياسية تريد تسييس قضية الجالية وإن المجلس لن يسمح بهذا الأمر

بوصوف: الحكومة خرقت الدستور وتريد تقزيم صلاحياتنا لكننا لن نسكت عن ذلك

2752/6

حاوره – سعيد الخمسي- محمد أحداد

لا يتحدث كثيرا، لكن حينما يتحدث، يزعج، هو الوحيد الذي ظل يوجه نقدا قاسيا إلى حكومة عبد الإله ابن كيران دون أن يشن الإسلاميون الحرب ضده. في الخطاب الملكي الأخير، بدا أن مجلس الجالية صار «جوكيرا» حقيقيا بعد أن دعا الملك الحكومة إلى تثمين خبرته، عبد الله بوصوف، الأمين العام لمجلس الجالية، يبوح بكل شيء إلى مستمعي راديو «إم إف إم» وقراء جريدة «المساء» في حوار خاص حول مشاكل الجالية وعن رؤية المجلس لتدبير ملف الهجرة بنفس جديد.

– تحدث الملك بحرقة كبيرة عن قضايا الجالية، وبدت لغة الخطاب صادقة في الحديث عن مشاكلها، بل إن الملك وجه نقدا قاسيا إلى بعض القناصلة الذين يتقاعسون في خدمة مصالحهم، ما هي الدلالات التي حملها الخطاب الملكي الأخير؟

● الخطاب الملكي كان خطابا تاريخيا لما حمله من دلالات رمزية وإنسانية. فعندما يتطرق الملك في خطابه إلى معاناة أفراد الجالية، فإنه يضع قضية الجالية ضمن أولوياته، بحيث يعتبرهم رعاياه الأوفياء الذين يعيشون في المهجر، بالتالي يستدعي الأمر حرصا أكبر على قضاياهم أكثر من الحرص على قضايا المواطنين الذين يعيشون داخل البلد، لأنهم يعيشون صعوبات مجتمعية في تلك المجتمعات. إضافة إلى الصعوبات الإدارية التي يتعرضون لها من أجل قضاء مصالحهم لدى الممثليات القنصلية أو الإدارات المغربية المختلفة. لذا كان الملك في خطابه صريحا خاصة عندما تحدث عن أنه حصل على مصادر معلومات من غير المصادر الرسمية التي تمرر عبر التقارير التي يشرف عليها بنفسه. هذا التقصي الذي ينهجه الملك، مثلما كان يفعله الخلفاء الراشدون، يدعو للافتخار، فهو من الناحية الرمزية يبذل جهدا شخصيا من أجل التعرف والتأكد مما يصل إليه من أخبار ومن تقارير، وهذا يعني شيئا واحدا أن قضية الجالية في أياد أمينة.

– الخطاب الملكي يؤشر على وجود أزمة حقيقية ولغة الخطاب توحي بوجود شيء ما ليس على ما يرام. ما الذي يحدث بالتحديد ليتحدث الملك عن أمور إدارية ويشير إلى بعض القناصل الذين يقضون مصالحهم الشخصية والسياسية بدل الاهتمام بقضايا المهاجرين؟

● ما ورد في الخطاب بوجود من يقوم بمهامه على أحسن وجه، كما أن هناك من لا يقوم بمهامه على أحسن وجه، وبالتالي تضيع مصالح الجالية بانشغاله بقضاياه الخاصة أو بقضايا سياسية. ونحن على علم بمعاناة الجالية فمثلا، على سبيل المثال، من يقطع 200 كيلومتر أو أكثر للوصول إلى القنصلية للحصول على وثيقة إدارية وعند الوصول قد يقابل بالرفض أو عدم الاحترام في استقباله، هذا ما جعل الخطاب يتضمن نوعا من المرارة على ما تعانيه الجالية.

ونحن نتقاسم مشاكل الجالية لأننا منذ مدة ونحن ننادي بإعادة النظر في المقاربات التي تقوم بها كحكومة فيما يتعلق بملف الجالية المغربية، فطالما نادينا بضرورة جعل قضية الجالية في مصاف القضايا الوطنية، وأن نبتعد بها عن المزايدات السياسية ودائما كنا نقول إنه يتوجب القيام بعملية إنصات للتوصل إلى عمق المشاكل التي تعيشها الجالية.

– هل تقصد أن هناك هيئات سياسية تريد أن

الجالية.

– هل تقصد أن هناك هيئات سياسية تريد أن تحول قضية وطنية إلى قضية للمزايدات فقط أو بصيغة أخرى، هل قضية الجالية سياسية في جوهرها؟

ماخذنا على الهيئات السياسية المغربية منذ السنة الماضية وخاصة في شهر غشت الماضي بعد اليوم الوطني للمهاجر هو الابتعاد عن تسييس قضية الجالية، لكن هذه الهيئات ضخمت الحديث عن الجانب السياسي وبالمقابل غيبت المشاكل الحقيقية التي يعاني منها المهاجر. وقلنا وقتها بأن هناك مشاكل تعتبر أولوية بالنسبة للمهاجر والأولى أن نهتم بها، فالمجتمعات الأوربية خاصة والتغيرات التي عرفتها منذ سنة 2008 وتلتها الأزمة الاقتصادية وصعود اليمين المتطرف ومواجهة الإسلاموفوبيا، كلها أسباب جعلت الجالية مضغوطا عليها في كثير من الدول وبالتالي معاناتها تضاعفت عما كانت عليه من قبل في عدة مجالات كمشكل السكن والصحة والتمدرس في بلدان كثيرة كإسبانيا وإيطاليا تضررت من جراء الأزمة، دون أن ننسى الحديث عن التمزق الهوياتي الذي يعيشه أبناء الجالية خاصة فيما يتعلق بالتدين.

جاء في الخطاب الملكي بالحرف: «لتعزيز مشاركة مغاربة الخارج في الحياة الوطنية ندعو لتفعيل مقتضيات الدستور لإدماج ممثليهم في المؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة ومؤسسات الديمقراطية التشاركية»، وقد دعا الملك إلى الاستفادة من الخبرة التي راكمها المجلس، ما الذي قمتم به بالتحديد طيلة سنوات اشتغالكم

نحن دائما في المجلس نعترف أن المشاركة السياسية جزء من مطالب شريحة من الجالية المغربية، لكنها ليست المطلب الأساسي للجالية، وكنا نتوجه بالنداء دائما إلى الحكومة من أجل تفعيل بنود الدستور، وقلنا مرارا إن بعض الأمور لا تحتاج حتى إلى عملية تشريعية كما هي مسالة المشاركة السياسية. خلال اللجنة الوزارية التي انعقدت في الشهر الماضي تحدثت عن آخر هيئة أنشئت في المغرب، واقصد مرصد «صورة المرأة في الإعلام الوطني»، لكن، مع كامل الأسف، تم تغييب الجالية عن هذا المرصد ولم يكن بعد الهجرة حاضرا بأي شكل من الأشكال.. لقد طالبنا جميع المجالس الوطنية أن تكون الهجرة ممثلة لأن بعد الهجرة بعد أساسي للحياة الوطنية باعتبار أن الجالية المغربية تشكل أزيد من 10 في المائة من السكان المغاربة وتساهم بأكثر من 10 في المائة من الدخل القومي الوطني ومصالحها مرتبطة بالتطورات التي يعرفها المغرب وهذه الهيئات والمؤسسات الوطنية أصبحت تلعب الآن دورا مهما في رسم السياسات العمومية، لذا فوجود الجالية المغربية داخلها سيمكنها من التعبير عن انتظاراتها وعن حاجياتها وإيصالها إلى من يهمه الأمر، الذي هو الفاعل الحكومي عبر هذه المجالس التي تنجز تقارير وتقدم مذكرات وترسم خططا سنوية. أعني أن هذا التغييب هو في نهاية المطاف نوع من الإقصاء يمارس في حق جاليتنا في المغرب.

– من بين المهام المسندة إلى مجلسكم، مراقبة العمل الحكومي، نريد أن نعرف رأيك في حصيلة الحكومة طيلة أربع سنوات في مجال الهجرة؟

● هذا هو الدور المنوط بنا، وكنا دائما نستحضر هذا البعد في عملنا، وفي سنة 2013 توجهنا بمذكرة إلى رئيس الحكومة قبل مروره في الجلسة الأولى التي خصصت بمجلس المستشارين لمناقشة قضايا الجالية، وقمنا بجرد لأهم التحديات التي تواجه ملف الهجرة، وتضمنت بالإضافة إلى ذلك، تقييما للسياسات العمومية التي كانت متبعة كعدم التنسيق بين الهيئات المختلفة المنوط بها العمل في ملف الهجرة. وبخصوص قضية تعليم اللغة العربية لأبناء الجالية وما تعرفه من اختلالات، طالبنا بتصحيحها ومضاعفة الجهود خاصة مع التحديات التي تواجههم في المهجر والمؤثرات الدينية السلبية التي تأتي من أماكن مختلفة دخيلة.

– فيما يخص القضية المتعلقة بالتنسيق، هناك حديث بأن العلاقات بين وزارة الجالية وبين مجلسكم ليست على ما يرام وأن هناك غيابا تاما للتنسيق بين مؤسستين كبيرتين يناط بهما الاهتمام بقضايا الجالية، إلى درجة أن العلاقات بينهما أصبحت متوترة، هل بالفعل هناك سوء فهم كبير يسود العلاقة بين الطرفين؟

● الإشكال يكمن في الإنصات أو الأخذ بما يقوله المجلس في القضايا المتعلقة بالهجرة، باعتبار أن المؤسستين مختلفتين في مهامهما. فمؤسسة الوزارة هي مؤسسة تنفيذية للسياسات العمومية الخاصة بالهجرة والمجلس هو مؤسسة لتقييم هذه السياسات وبالتالي ينظر إلينا، دائما بنوع من الاحتراس والتوجس.

– هل هذا التوجس مبرر؟

● ليس مبررا تماما، لكن لم نستانس بعد بالدور الذي من الممكن أن تقوم به المؤسسات الاستشارية وربما نستخف به. بمبرر أن الحكومة منتخبة ولديها شرعية صناديق الاقتراع وتتوفر على الأغلبية البرلمانية.

سننتقل إلى محور التدبير المالي لقطاع الجالية، هل ميزانية مجلسكم بالمقارنة مع القطاعات الوزارية الأخرى، تتسم بنوع من التكافؤ بالنظر إلى المهام المسندودة إليكم؟

شكرا على هذا السؤال، فالميزانية المخصصة لقضية الجالية تلقينا بسببها انتقادات من الجالية نفسها، وما ينبغي معرفته في هذا الصدد أن ميزانية المجلس تعد الميزانية الأقل بين ميزانيات المؤسسات العمومية ومجموع الميزانية المخصصة للجالية هي في حدود مليار درهم ويخصص للمجلس فقط خمسة في المائة منها، لكن على الرغم من ضعف الميزانية إلا أن المجلس يقوم بمجهودات كبيرة. وهنا نطلب من الحكومة التوجه إلى المجلس للاستفادة من الدراسات بالمجان خاصة أنه يمتلك أطرا راكمت منذ إنشائه خبرات مهمة في مختلف مناحي قضايا الهجرة والجالية تجعلها متمكنة من إنجاز دراسات سيستفيد منها الفاعل السياسي.

في الخطاب الملكي الأخير أشار الملك إلى الخبرة والتجربة التي راكمها مجلسكم في ما يتعلق بقضايا الجالية. هل يمكن أن نقول إن الملك بدد التوجس الذي أشرت إليه سلفا؟

الخطاب الملكي أعطى قوة للمجلس، ونحن بدورنا سنمارس مهامنا الرقابية على الأداء الحكومي بكل مسؤولية، لأن الأمر يتعلق بحقوق المواطنة للجالية المغربية بالخارج. فلا يمكن أن نقبل بهذه الفوضى الحاصلة في المؤسسات العاملة في مجال الهجرة، سيما أننا نتحول إلى مادة للسخرية من طرف السفارات وحتى الدول الأجنبية فيما يتعلق بتدبير ملف المهاجرين.

بين الاتحاد الأوربي والمغرب تاريخ طويل من المفاوضات وشد الحبل في قضايا كثيرة منها ما أثير أخيرا عن قضية الضمان الاجتماعي في الكثير من البلدان الأوربية، وقد بدا في الكثير من المرات أن المغرب يفتقد للحس التفاوضي..

تفتقد الحكومة لاستراتيجية تفاوضية مع حكومات الاتحاد الأوربي في ما يتعلق بهذه الاتفاقيات، بالأخص إذا ما ذكرنا بأنه ثمة اتفاقيات شاخت ويجب تحيينها.

ما يطالب به المجلس يتمثل في استحضار إشكالية الهجرة والاتفاقيات المبرمة مع الدول الأوربية في كل النقاشات التي تهم القضايا الكبرى، إذ لا يمكن أن نعزلها في نقاشنا وإنما أن نناقشها ضمن الملفات الكبرى التي تجمع بلدنا بهذه البلدان، وأن نتناقش قضية الهجرة ضمن ملف التعاون الأمني، وضمن المصالح الاقتصادية أيضا حتى نستطيع الحصول على أكبر قدر من المكاسب لأفراد الجالية المغربية في الخارج.

– هل يمكن أن يؤثر استحضار البعد الأمني في التعاطي مع الدول الأوربية على قضايا المهاجرين؟

● لا يمكن أن يؤثر، فقط نطالب أن يدمج ملف الهجرة ضمن ملفات هذه القضايا من أجل تعزيزها والحصول على أكبر قدر من المكاسب. فالتفاوض مع الدول يتم عن طريق تبادل المصالح، لذا يجب أن تكون القضايا مجتمعة حتى نقدر على إحراز أكبر قدر من المصالح لبلدنا ولجاليتنا، فلا يمكن أن تعزل قضايا الهجرة في النقاش مع دولة ما لأن الدول الأوربية ربما تملك أوراقا رابحة في ما يتعلق بالهجرة لا نستطيع أن نصمد في عملية تفاوضية أمامها، لذا لابد من اللجوء إلى ملفات أخرى نملك فيها أوراقا رابحة من أجل تبادل المصالح.

– في نظركم، هل نجحت الحكومة في تدبير قطاع الهجرة؟

● لا يمكن القول إنها نجحت، رغم العمل المهم الذي تقوم به لكن الحكومة في حاجة إلى عملية تحسين، وما الخطاب الملكي إلا دليل على ذلك خاصة أنه أشار إلى وجود نقص في الأداء. لذا لابد الآن أن يتغير وضع المؤسسات ودور الفاعل الحكومي لأن الهجرة لها وضع قوي يجب أن يترجم عمليا بحضور ممائل في جميع المؤسسات لأن الملاحظ الآن وجود هوة شاسعة بين الخطاب في بعض الأحيان وبين الواقع، إذ في الخطاب الكل عندما يتحدث ينوه بقضية الهجرة والجالية المغربية ومساهمتها، لكن الواقع يختلف تماما ولا يعكس صورة الخطاب لذا يجب أن ناخذ بعد الهجرة في جميع السياسات العمومية وأن يكون له حضور في جميع المقاربات التي نقوم بها.

سبق وطرح أحد المهاجرين مشكل الملحقين الثقافيين في القنصليات وعدم الاستفادة من خدماتهم، وقد توقف الخطاب الملكي طويلا عند قضية القناصلة ووجه إليهم نقدا قاسيا..

يجب إعادة النظر في مهام المستشار الثقافي في سفاراتنا لأنه لا يقوم بأي دور، وحين سألت أحد المستشارين في فرنسا عن مهمته، أجابني أنه يقوم بتوقيع المنح عكس المستشارين الثقافيين الآخرين في السفارات الأجنبية الأخرى، كما في السفارة الإيرانية مثلا. لذا لابد من إعادة النظر في دور المستشار الثقافي والاقتصادي والسياسي أيضا ونحن لدينا كفاءات داخل الجالية المغربية بإمكانها أن تضيف إضافة حقيقية لدور المستشار، لذلك طلبنا من وزارة الخارجية أن تدمج هذه الكفاءات في سلك العمل الدبلوماسي.

– هل هناك مؤسسات وراء تكريس الصورة النمطية للمهاجر وهي أنه مجرد بقرة حلوب؟

● من يسعى وراء الربح يكرس هذه الصورة بالطبع، ولكن بفضل الأوراش التنموية التي فتحها الملك تغير المغرب خاصة التطورات التي عرفتها الهجرة، وعلى هذا الأساس يتوجب علينا أن نأخذ هذه التغييرات بعين الاعتبار. فالهجرة المغربية استطاعت أن تنتج نخبا من رجال ونساء أعمال وتنتج طبقة وسطى مهمة من الممكن الاستفادة منها حتى في التحويلات، ولا ضير في ذلك ولكن يجب أن نشجع أيضا على الاستثمار. ونظرا لضآلة نسبة الاستثمارات بسبب ضعف الأداء البنكي فإن المهاجر لا يتعرف على الجوانب التي يمكن للمغرب أن يستثمر فيها، الشيء الذي يحتم علينا أن نسعى إلى استقطاب خبرات الجالية من أجل الاستثمار وأن نعمل على الاستفادة من هذه الخبرات دون الاضطرار لدفع كلفة جلب الخبرات.

– من خلال الخطاب الملكي في معرض حديثه عن المجلس جاء فيه «من أجل إقامة مجلس يستجيب

الحكومة لا تريد أن يشارك المهاجرون في الانتخابات وبيرو لا يشتغل وفق المساطر

لتطلعات أبنائنا بالخارج»، هل يفهم من هذا أنها دعوة ملكية لإعادة بناء المجلس خصوصا أن المجلس تأسس في ظل الدستور القديم؟

● المجلس الحالي يعيش مرحلة انتقالية منذ الوهلة الأولى، وبيان الديوان الملكي التاسيسي للمجلس جاء فيه «في انتظار إقامة مجلس أكثر تمثيلية يستجيب لحاجيات أبناء الجالية»، لذلك لابد من التفكير في النسخة الثانية للمجلس ولابد أن يتغير ويواكب التحولات بإدراج نسبة مهمة من الشباب في المجلس باعتبار أن الجالية المغربية الآن جالية شابة فأكثر من 55 في المائة تتراوح أعمارهم بين 30 و 55 سنة، ولابد أيضا من إدراج العنصر النسوي ضمن تركيبة المجلس. كما نرى أن تمثيليات المهاجرين في المجلس خارج أوربا ضعيفة.

– ما الصيغة الجديدة التي تقترحونها لإعادة بناء المجلس، هل تريدون صلاحيات أكبر في ما يتعلق بتدبير قطاع الهجرة ؟

● باعتبار أن المجلس استشاري واستشرافي كما جاء في الدستور، والصلاحيات التي أعطيت له في اعتقادي مهمة جدا، لكن الحكومة تتجاوز هذه الصلاحيات وآخرها تقديم مشروع قانون للبرلمان يتعلق بالهجرة وتم التصويت عليه دون أن تتم إحالته على المجلس على الرغم من أن الدستور صريح بهذا الشأن: الحكومة تخرق الدستور بتجاوز هذه الصلاحيات. المشكل الأساس هو احترام الصلاحيات من طرف الفاعل الحكومي.

– هل هذا يعني أن هناك نية مبيتة لتقزيم صلاحياتكم؟

● نحن سنتخذ موقفا صارما في وجه كل من يحاول إقصاء المجلس أو تقزيم صلاحياته وسنتشبث بهذه الصلاحيات وسنقوم بدورنا الرقابي كما يجب على الأداء الحكومي تجاه قضايا الجالية المغربية. والمجلس لديه تصور من أجل إحداث المجلس المقبل ولدينا مجموعة عمل تشتغل على المواطنة والمشاركة السياسية قد بلورت تصورا للمجلس المقبل وستقدم للملك من أجل النظر فيها.

– في خضم الحديث الدائر عن المشاركة السياسية للجالية، وباعتباركم مؤسسة تمثل الدولة هل هناك تخوف من انتقال النقاش حول القضايا السياسية الكبرى إلى الخارج بحيث تتم المناقشة بنوع من الازدواجية داخل البلد وخارجه؟

● في معرض الإجابة عن هذا السؤال طرحنا أسئلة مهمة لم يجب عنها الفاعل السياسي، من بين هذه الأسئلة: ما هي الجهة المخولة قضائيا للاحتكام في حالة ما إذا أراد أحد الجانبين أن يطعن في نتائج الانتخابات؟ هل سيتم اللجوء إلى فرنسا وهنا سنسمح لها بالتدخل في قضية وطنية أم ستحال على القضاء المغربي وهنا سيحكم المغرب في قضية دولية، وعدم الإجابة عن هذه الأسئلة يدل على أنه لا يراد للجالية المشاركة في الانتخابات.

– أشار الملك في خطابه إلى ضرورة التنسيق بين كل المؤسسات في قضايا الجالية، بمعنى أن الملك واع بغياب التنسيق وأن كل مؤسسة تعمل على حدة، متى يمكن أن ينتهي ما يمكن تسميته بالعبث؟

● ليست هناك مشاكل وإنما عدم احترام للصلاحيات وأسوق مثالا على ذلك، فمجموعة من القطاعات الحكومية تقوم بانشطة خارج الوطن منها وزارة الثقافة ووزارة الهجرة و مؤسسة الحسن الثاني و مؤسسات أخرى، و ليس هناك رابط بين هذه الأنشطة. فما يقترحه المجلس على الحكومة هو التنسيق وإحداث وكالة خاصة للفعل الثقافي من أجل عقلنته ليوجه لمغاربة العالم.

– من الملاحظ أن اهتمامكم بالمجال الديني بدأ يكبر، فهل هو حدث طارئ أم هو جزء من الفلسفة التي قام عليها المجلس؟ وهل هناك تنسيق بين المؤسسات المكلفة بالأمور الدينية كالمجلس الأعلى أم أن الحال كما هو عليه في الجانب الثقافي؟

● ربما يمكن الحديث عن الحد الأدنى من التنسيق وبالنسبة لنا فالعمل الديني منصوص عليه في الظهير المنظم للمجلس بيد أن التنسيق لم يصل إلى الدرجة التي نريدها. ما يدفعني إلى الاستغراب أن الجيل الجديد من الشباب لا يجد المراجع الدينية الكافية حول المذهب المالكي المغربي المتسم بالاعتدال وحينما أتجول ببعض المكتبات الأوربية، أجد مراجع خطيرة ويمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على تدين المغاربة المقيمين بالخارج وبالتالي علينا أن نتحرك في أقرب فرصة.

– يجب أن نعترف أن كل المؤسسات المشتغلة في مجال الجالية عجزت عن بلورة سياسة إعلامية تتعلق بقضية المهاجرين؟

● ما نلاحظه عن صورة المهاجر في الإعلام الوطني عرفت تطورات مهمة في الآونة الأخيرة ولكن مازالت تكتسي طابع النمطية، وبما يلاحظ أيضا أن الجسم الصحفي المغربي يعالج المعلومة من مصادر خارجية أوروبية لأنه لا يمتلك الإمكانيات للوصول إلى المصدر الأول. ونحن في المجلس نفكر مع مجموعة من الصحفيين في المساعدة وإيجاد برنامج يتطور فيه الصحفيون المغاربة من أجل التنقل والحصول على مادة صحفية لما يعيشه مغاربة العالم.

– هل أنتج الإعلام العمومي المغربي برامج لخدمة قضايا الجالية المغربية بعيدا عن القوقعة التي تحصر المهاجر في الصورة النمطية المتداولة؟ وهل تم التعاون مع وزارة الاتصال في هذا المجال ؟

● لابد من تكثيف الجهود من أجل دراسة البرامج الموجهة للجالية المغربية في الإعلام العمومي وعلى المجلس الاشتغال عليها. واعتقادنا كمجلس للجالية أنها ليست في المستوى المطلوب للانتظارات و الحاجيات وهذا عائد بالأساس إلى قلة الإمكانيات الموفرة للصحفيين المغاربة وانعدام رؤية واستراتيجية موحدة في هذا المجال، لذا يجب التعاون بين معاهد الإعلام ومؤسسات الإعلام العمومي للارتقاء بإعلامنا الوطني ليصير قادرا على مجاراة الإعلام الغربي.

– هل يمكننا القول إن الإعلام الغربي إلى حد الآن لم ينجح في تقديم صورة حقيقية عن المهاجر المغربي؟

● في أوربا هناك صحافة تبحث عن الإثارة، ففي فرنسا عندما تحدث أعمال إجرامية تنسب للمهاجر المغربي بينما عندما تحقق بطولات تنسبها إليها وهذا واقع مرير يعاني منه المهاجر المغربي ورغم ما يقوم به هذا المهاجر من أنشطة إيجابية إلا أنه لا يتم الانتباه إليها. لذا يجب أخذ مسالة التحري وتمحيص المعلومة والنقد الذاتي بعين الاعتبار في العملية الصحفية للحصول على نتائج تعود بالإيجاب على المهاجر الذي يتضرر من الصحافة الغربية وماخذها على المهاجرين ودينهم الإسلامي وانتمائهم العرقي.

– نريد رأيك في ثلاثة أسماء:

● عبد الإله ابن كيران: فاعل سياسي يقوم بما يمليه عليه ضميره، أدعوه فقط أن يربط العمل السياسي بالتفكير العقلاني

إدريس اليزمي: شخصية سياسية مغربية تشتغل في مجال حقوق الإنسان وتدافع عن المغرب في المحافل الدولية ويجب أن ننوه بعمله

أنيس بيرو: شخص يشتغل وكانه فرد من الجالية ويشتغل بعواطفه فقط عليه أن يشتغل وفق مساطر يتفق عليها الجميع.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضيف شرف المنتدى الوطني حول حقوق الإنسان بياوندي

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان كضيف شرف في الدورة الأولى للمنتدى الوطني حول حقوق الإنسان التي افتتحت أشغالها أ ول أمس الثلاثاء بالعاصمة الكاميرونية ياوندي، بمبادرة من الشبكة الكاميرونية لمنظمات حقوق الإنسان. وأوضح بلاغ للجهة المنظمة أنه خلال هذا المنتدى الذي ينظم على مدى ثلاثة أيام بدعم من وزارتي العدل والعلاقات الخارجية بالكاميرون واللجنة الكاميرونية لحقوق الإنسان والحريات، سيقدم الوفد المغربي التجربة المغربية في موضوعات بعينها، وسيتباحث مع الفاعلين الكاميرونيين في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، حول استراتيجيات تعزيز التنسيق. وخلال اليومين الأولين لهذا الملتقى الذي تتوزع أشغاله على إحدى عشرة جلسة موضوعاتية، قدم الوفد المغربي عروضا تمحورت بالأساس حول «البرلمان وحقوق الإنسان»، و«المقاولة وحقوق الإنسان»، و«العدالة وحقوق الإنسان». وحسب البلاغ، فإن هذا المنتدى يهدف إلى النهوض بالحوار والتعاون بين جميع الأطراف المعنية، وإتاحة إمكانية تعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان، واقتراح حلول من أجل تحسين وضعية حقوق الإنسان بالكاميرون. ويطمح المنتدى لأن يكون «إطارا لتقييم المسار الذي تم قطعه في مجال النهوض بحقوق الإنسان بالكاميرون واقتراح توصيات من أجل تحسينه، وكذا تعزيز القدرات ومواكبة الساكنة». ويناقش المنتدى مواضيع من قبيل «الانتخابات وحقوق الإنسان»، و«المقاولات وحقوق الإنسان»، و«المدافعون عن حقوق الإنسان»، و«مكافحة الإرهاب». كما تهم هذه المواضيع «البرلمان وحقوق الإنسان»، و«وسائل الإعلام وحقوق الإنسان» و«مكافحة الفساد»، و«المشاركة في تدبير الشأن العام»، وحقوق المرأة والطفل في القانون الكاميروني». وعلى هامش هذا المنتدى، يقترح المنظمون استشارات قانونية مجانية لفائدة الساكنة يقدمها متخصصون من المؤسسات العمومية المكلفة للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وكذا من منظمات المجتمع المدني. ويضم وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشارك في هذه التظاهرة كلا من حميد الكام، ونبيلة التبر ومصطفى الناوي وفاطمة الزهراء مسعيد.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضيف شرف المنتدى الوطني حول حقوق الإنسان بياوندي

3/3645

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان كضيف شرف في الدورة الأولى للمنتدى الوطني حول حقوق الإنسان التي افتتحت أشغالها الثلاثاء بالعاصمة الكاميرونية ياوندي، بمبادرة من الشبكة الكاميرونية لمنظمات حقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ للجهة المنظمة أنه خلال هذا المنتدى الذي ينظم على مدى ثلاثة أيام بدعم من وزارتي العدل والعلاقات الخارجية بالكاميرون واللجنة الكاميرونية لحقوق الإنسان والحريات، سيقدم الوفد المغربي التجربة المغربية في موضوعات بعينها، وسيتباحث مع الفاعلين الكاميرونيين في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، حول استراتيجيات تعزيز التنسيق.

وخلال ين الأولين لهذا الملتقى الذي تتوزع أشغاله على إحدى عشرة جلسة موضوعاتية، قدم الوفد المغربي عروضا تمحورت بالأساس حول "البرلمان وحقوق الإنسان"، و"المقاولة وحقوق الإنسان"، و"العدالة وحقوق الإنسان".

وحسب البلاغ، فإن هذا المنتدى يهدف إلى النهوض بالحوار والتعاون بين جميع الأطراف المعنية، وإتاحة إمكانية تعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان، واقتراح حلول من أجل تحسين وضعية حقوق الإنسان بالكاميرون.

ويطمح المنتدى لأن يكون "إطارا لتقييم المسار الذي تم قطعه في مجال النهوض بحقوق الإنسان بالكاميرون واقتراح توصيات من أجل تحسينه، وكذا تعزيز القدرات ومواكبة الساكنة". ويناقش المنتدى مواضيع من قبيل "الانتخابات وحقوق الإنسان"، و"المقاولات وحقوق الإنسان"، و"المدافعون عن حقوق الإنسان"، و"مكافحة الإرهاب". كما تهم هذه المواضيع "البرلمان وحقوق الإنسان"، و"وسائل الإعلام وحقوق الإنسان" و"مكافحة الفساد"، و"المشاركة في تدبير الشأن العام"، وحقوق المرأة والطفل في القانون الكاميروني".

وعلى هامش هذا المنتدى، يقترح المنظمون استشارات قانونية مجانية لفائدة الساكنة يقدمها متخصصون من المؤسسات العمومية المكلفة للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وكذا من منظمات المجتمع المدني. ويضم وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشارك في هذه التظاهرة كلا من حميد الكام، ونبيلة التبر ومصطفى الناوي وفاطمة الزهراء مسغيد.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضيف شرف

المنتدى الوطني حول حقوق الإنسان بياوندي

5843

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان كضيف شرف في الدورة الأولى للمنتدى الوطني حول حقوق الإنسان التي افتتحت أشغالها الثلاثاء بالعاصمة الكاميرونية ياوندي، بمبادرة من الشبكة الكاميرونية لمنظمات حقوق الإنسان.

ويناقش المنتدى مواضيع من قبيل "الانتخابات وحقوق الإنسان"، و"المقاولات وحقوق الإنسان"، و"المدافعون عن حقوق الإنسان"، و"مكافحة الإرهاب". كما تهم هذه المواضيع "البرلمان وحقوق الإنسان"، و"وسائل الإعلام وحقوق الإنسان" و"مكافحة الفساد"، و"المشاركة في تدبير الشأن العام"، وحقوق المرأة والطفل في القانون الكاميروني".

وعلى هامش هذا المنتدى، يقترح المنظمون استشارات قانونية مجانية لفائدة الساكنة يقدمها متخصصون من المؤسسات العمومية المكلفة للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وكذا من منظمات المجتمع المدني.

ويضم وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشارك في هذه التظاهرة كلا من حميد الكام، ونبيلة التبر ومصطفى الناوي وفاطمة الزهراء مسغيد.

أبرزت تطور القضية والدور الذي يتطلع إليه المجلس لتحسينها

نبيلة التبر تؤكد تجربة المغرب الرائدة حول حقوق الإنسان في الكاميرون

استعرض وفد عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان التجربة المغربية الرائدة في مجال حقوق الإنسان، وذلك خلال الدورة الأولى للمنتدى الوطني لحقوق الإنسان التي تحتضنها العاصمة الكاميرونية ياوندي ما بين 4 و6 آب / أغسطس الجاري.

وقدم وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يحل ضيف شرف على هذه الدورة، عروضًا تمحورت أساسًا حول "البرلمان وحقوق الإنسان" و"القضاء وحقوق الإنسان" و"المقاولة وحقوق الإنسان".

وفي مداخلة لها بالمناسبة نشرتها وكالة "المغرب العربي للأنباء"، أبرزت المكلفة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان نبيلة التبر، حول قضية المقاولة وحقوق الإنسان، تطور القضية الحقوقية في المغرب والدور الذي يضطلع به المجلس في هذا الصدد.

وذكرت بإطلاق المجلس الوطني لحقوق الإنسان عام 2012، لحوار متعدد الأطراف حول حقوق الإنسان والمقاولة مع الحكومة والمجتمع المدني والنقابات ومؤسسات للحكامة، وأكدت التبر أن المغرب يشارك في الدينامية التي يشهدها مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة في ما يتعلق بتشجيع الدول على بلورة مخططات عمل وطنية، خصوصًا في مجال حقوق الإنسان.

وأبرزت أن الانفتاح الاقتصادي للمغرب، ولاسيما على أفريقيا والوضع المتقدم الذي تحظى به المملكة في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، وانخراطها في مجلس حقوق الإنسان كلها أمور تضع الفاعلين العموميين والخواص أمام تحديات ضمان حماية حقوق الإنسان، موضحة أن انخراط المغرب في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولات يشكل رافعة لإشاعة حقوق الإنسان تتعدى المقاولة لتشمل سلسلة التزويد، وعلاقاتها مع الممونين، والمناولين، والهيئات بصفة عامة.

وشكل منتدى ياوندي كذلك مناسبة لوفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقديم التطور والمنجزات التي حققتها المملكة في مجال حقوق الإنسان.

وأجرى أعضاء الوفد المغربي لقاءات مع الفاعلين الكاميرونيين في مجال حقوق الإنسان تمحورت حول استراتيجيات تعزيز التعاون مع المملكة، كما عبر الفاعلون الكاميرونيون بالمناسبة عن رغبتهم في الاستفادة من تكوينات حول قضايا حقوق الإنسان التي سيوفرها مركز التكوين التابع للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الرباط.

وتتوخى مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا المنتدى المنظم بمبادرة من الشبكة الكاميرونية لمنظمات حقوق الإنسان، وبدعم من وزارتي العدل والعلاقات الخارجية في الكاميرون واللجنة الكاميرونية لحقوق الإنسان والحريات، النهوض بالتعاون بين المغرب والكاميرون في هذا المجال.

ويضم الوفد المغربي، إضافة إلى السيدة نبيلة التبر، كلًا من حميد الكام ومصطفى الناوي وفاطمة الزهراء مسغيد.

وتهدف هذه التظاهرة إلى النهوض بالحوار والتعاون بين جميع الأطراف المعنية، وإتاحة إمكانية تعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان، واقتراح حلول من أجل تحسين وضعية حقوق الإنسان في الكاميرون.

http://www.hespress.com/permalink/272898.html

http://www.almaghribtoday.net/home/pagenews/%D9%86%D8%A8%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%88%D9%86.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضيف شرف المنتدى الوطني بالكاميرون

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان كضيف شرف في الدورة الأولى للمنتدى الوطني حول حقوق الإنسان التي افتتحت أشغالها أمس الثلاثاء بالعاصمة الكاميرونية ياوندي، بمبادرة من الشبكة الكاميرونية لمنظمات حقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ للجهة المنظمة أنه خلال هذا المنتدى الذي ينظم على مدى ثلاثة أيام بدعم من وزارتي العدل والعلاقات الخارجية بالكاميرون واللجنة الكاميرونية لحقوق الإنسان والحريات، سيقدم الوفد المغربي التجربة المغربية في موضوعات بعينها، وسيتباحث مع الفاعلين الكاميرونيين في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، حول استراتيجيات تعزيز التنسيق.

وخلال اليومين الأولين لهذا الملتقى الذي تتوزع أشغاله على إحدى عشرة جلسة موضوعاتية، قدم الوفد المغربي عروضا تمحورت بالأساس حول »البرلمان وحقوق الإنسان«، و»المقاولة وحقوق الإنسان«، و»العدالة وحقوق الإنسان«.

وحسب البلاغ، فإن هذا المنتدى يهدف إلى النهوض بالحوار والتعاون بين جميع الأطراف المعنية، وإتاحة إمكانية تعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان، واقتراح حلول من أجل تحسين وضعية حقوق الإنسان بالكاميرون.

ويطمح المنتدى لأن يكون »إطارا لتقييم المسار الذي تم قطعه في مجال النهوض بحقوق الإنسان بالكاميرون واقتراح توصيات من أجل تحسينه، وكذا تعزيز القدرات ومواكبة الساكنة«. ويناقش المنتدى مواضيع من قبيل »الانتخابات وحقوق الإنسان«، و»المقاولات وحقوق الإنسان«، و»المدافعون عن حقوق الإنسان«، و»مكافحة الإرهاب«. كما تهم هذه المواضيع »البرلمان وحقوق الإنسان«، و»وسائل الإعلام وحقوق الإنسان«و «مكافحة الفساد«، و»المشاركة في تدبير الشأن العامس، وحقوق المرأة والطفل في القانون الكاميروني".

وعلى هامش هذا المنتدى، يقترح المنظمون استشارات قانونية مجانية لفائدة الساكنة يقدمها متخصصون من المؤسسات العمومية المكلفة للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وكذا من منظمات المجتمع المدني.

ويضم وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشارك في هذه التظاهرة كلا من حميد الكام، ونبيلة التبر ومصطفى الناوي وفاطمة الزهراء مسغيد.

http://www.aljarida24.ma/p/politique/73278/

https://www.maghress.com/alittihad/1219433

غياب مثلي فاس عن جلسة محاكمته يثير الكثير من التساؤلات

أدرجت المحكمة الابتدائية بفاس، عصر اليوم (الخميس)، ملف الاعتداء على مثلي فاس بالشارع العام في التأمل بعد أسبوع، بعد 3 ساعات ونصف الساعة رافع خلالها محاموه والنيابة العامة ودفاع بائعي عصير متهمين معتقلين بسجن عين قادوس، بعدما سبق الاستماع إليهما والضحية وسائق طاكسي شاهدا.

وتخلّف المثلي عن جلسة المرافعة التي لم تنته إلا نحو الرابعة والنصف عصرا، وعرفت حضورا قويا لمحامين حقوقيين وفعاليات ممثلة لجمعيات ومنظمات حقوقية تتبعت أطوار المحاكمة بالقاعة الثانية بالمحكمة؛ **بينها المجلس الوطني لحقوق الإنسان**. كما تابعتها عديد من وسائل الإعلام ومصالح استخباراتية خاصة.

ورافع 5 محامين دفاعا عن المثلي، نيابة عن 77 من زملائهم ممثلي مختلف هيآت المحامين بالمغرب، ملتمسين درهما رمزيا له وإدانة المتهمين وفق فصول المتابعة، ما سار في اتجاهه ممثل النيابة العامة، الذي جعل الحكم وسيلة لردع كل من سولت له نفسه تجاوز القوانين وإقرار قانون الغاب.

والتمس دفاع المتهمين اللذين ارتديا لباسا أفغانيا وكانا أول المعتقلين الذين أدخلا إلى القاعة البراءة لهم، محاولا في نحو سبع مرافعات لمحامين من فاس تلمس القرائن المؤكدة لعدم وجود نية أو اتفاق مسبق بينهما، مستغربا انتقاءهم ومتابعتهم دون باقي الأشخاص الذين ظهروا في فيديوهات الاعتداء.

http://fesnews.net/%D9%81%D8%A7%D8%B3/%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%AB%D9%84%D9%8A-%D9%81%D8%A7%D8%B3-%D8%B9%D9%86-%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D8%AA%D9%87-%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AB/148652

الانتخابات المهنية .. 11 ألف و682 مرشحا لشغل 2179 مقعدا في مختلف الغرف

تتوجه الهيئة الناخبة المهنية، الجمعة 7 غشت 2015، إلى صناديق الاقتراع لاختيار 2179 مرشحا من مجموع 11 ألف و 682 مرشحا تقدموا لهذه الاستحقاقات يمثلون مختلف الغرف المهنية.

وستجرى هذه الانتخابات المهنية بالاقتراع الفردي بالنسبة للغرف الفلاحية، وفي باقي الغرف إما باللائحة، في حالة انتخاب عضوين أو أكثر برسم دائرة انتخابية معينة، أو بالاقتراع الفردي إذا تعلق الأمر بانتخاب عضو واحد.

وتتوزع الغرف المعنية بحسب الجهات على 12 غرفة لكل من الفلاحة، والتجارة والصناعة والخدمات، والصناعة التقليدية، و4 غرف في قطاع الصيد البحري.

أما توزيع المقاعد بحسب الغرف فتم تخصيص 622 مقعدا لغرفة الفلاحة و827 لغرفة الصناعة والتجارة والخدمات و558 لغرفة الصناعة التقليدية و127 مقعدا لغرفة الصيد البحري.

وبالنسبة لتوزيع الترشيحات المودعة بين الغرف فهناك غرف الفلاحة التي استقطبت 2156 ترشيحا أي بمعدل يقارب ثلاثة ترشيحات ونصف (3,5) لكل مقعد، وغرف التجارة والصناعة والخدمات بما مجموعه 5.275 ترشيحا أي بمعدل يفوق 6 ترشيحات، وغرف الصناعة التقليدية ب U 3.956ترشيحا أي بمعدل يساوي 7 ترشيحات، وغرف الصيد البحري ب295 ترشيحا أي بمعدل يفوق ترشيحين لكل مقعد. وعلى مستوى عدد الترشيحات المودعة من لدن المترشحين المنتسبين للأحزاب السياسية فبلغ 9570 أي بنسبة تعادل 82 بالمائة ، مقابل 2112 مترشحا بدون انتماء سياسي.

وبلغ عدد ترشيحات حزب الاستقلال 1.551 ترشيحا (13,28 بالمائة)، وحزب الأصالة والمعاصرة ب1.492 ترشيحا (12,77 بالمائة) ثم حزب العدالة والتنمية ب 1.388 ترشيحا (بنسبة 11,88 بالمائة).

وبلغ عدد الترشيحات المقدمة من قبل حزب التجمع الوطني للأحرار 1.353 ترشيحا (بنسبة 11, 58 بالمائة) فيما تقدم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ب960 ترشيحا (بنسبة 8,22 بالمائة) وحزب الحركة الشعبية ب898 ترشيحا (بنسبة 7,69 بالمائة). وتقدم حزب التقدم والاشتراكية ب640 ترشيحا (بنسبة 5,48 بالمائة) وحزب الاتحاد الدستوري ب612 ترشيحا (بنسبة 5,24 بالمائة). أما بالنسبة للهيئات السياسية الأخرى والبالغ عددها 21 حزبا، فقد قامت بتزكية عدد من المترشحين يتراوح ما بين مترشح واحد و151 مترشحا.

وتكتسي هذه الانتخابات أهمية خاصة إذ ستنبثق عنها الهيئة الناخبة التي ستختار ممثلي الغرف المهنية في مجلس المستشارين الذي يتكون بحسب دستور 2011 من 120 عضوا ينتخب 20 منهم من طرف الغرف المهنية، و8 من طرف الاتحاد العام لمقاولات المغرب، و20 من طرف النقابات وممثلي المأجورين(العمال)، و72 عضوا ينتخبون من طرف أعضاء البلديات والمجالس القروية.

وهكذا واعتبارا للدور التمثيلي والاستشاري والإداري للغرف المهنية (غرف الفلاحة وغرف الصيد البحري وغرف الصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية)، وكذا للمهام التأطيرية والتنظيمية التي تضطلع بها لصالح منتسبيها في مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية، عملت مختلف الهيئات المهنية على حث المهنيين على التسجيل في اللوائح الانتخابية والمشاركة بكثافة في هذا الاستحقاق ومن تم المساهمة في تطوير أداء مختلف الغرف والنهوض بدورها التمثيلي.

كما ذكرت هذه الهيئات بأهمية الانتخابات المهنية ودورها المفصلي في جعل الغرف تتبوأ مكانتها الريادية ضمن منظومة المؤسسات العمومية الاقتصادية الفاعلية بالمغرب وبالعمل على وضع اختيارات واضحة المعالم واستراتيجية هادفة وتنمية مندمجة، تتجاوب مع مطالب ومطامح منتسبيها.

وتراهن الأحزاب السياسية من جهتها على هذه الانتخابات، نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه الغرف المهنية في الحياة اليومية للمواطنين، وأيضا لدورها في تركيبة مجلس المستشارين ، فضلا عن كونها تعتبر مؤشرا حقيقيا على مدى تأثير وثقل الأحزاب بعد 4 سنوات من التحولات التي عرفتها البلاد.

وضمانا لنزاهة هذه العملية الانتخابية والاستحقاقات التي ستليها، أرست الحكومة مختلف الآليات القانونية الكفيلة بضمان انتخابات نزيهة وشفافة، ووضعت مختلف الخطوات اللازمة للتشاور مع الأغلبية والمعارضة. وفي هذا الصدد كشف وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي أنه تم تحصين العملية الانتخابية، عن طريق يقظة متواصلة لتنزيل الأحكام القانونية لمواجهة أي تلاعب فيها، **موضحا أن هناك عمل مشترك مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل خلق منظومة فعالة للملاحظة**

وأبرز أن هناك توجها على أن تضمن الحكومة التعبير الحر للمواطنين عن آرائهم، فيما يتعلق باختيار ممثليهم. وفي سياق التحضير لهذه الاستحقاقات صادق المجلس الحكومة في أبريل المنصرم على ستة مشاريع مراسيم تتعلق بالغرف المهنية وانتخابها.

وهكذا وبرأي مختلف الفاعلين السياسيين والمهنيين، فإن الانتخابات المهنية ستكون محكا سياسيا حقيقيا للحكومة في مدى الالتزام بإجراء انتخابات حرة ونزيهة ، ومرتبطة بالتنزيل السليم لمقتضيات دستور 2011 والذي اكد على أن الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي وان السلطات العمومية ملزمة بالحياد التام إزاء المترشحين، وبعدم التمييز بينهم.

كما نص الدستور على أن المنظمات النقابية للأجراء والغرف المهنية، والمنظمات المهنية للمشغلين، في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها، وفي النهوض بها، وهو ما يعطي للغرف قوة مؤسساتية كبيرة، فهي مؤسسات من صميم هندسة الدولة والمجتمع معا، وهي تشترك مع هيئات الفعل السياسي في بناء الدولة وتأطير المواطنين وتنظيمهم.

http://www.jadidpresse.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9-11-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%88682-%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D8%A7-%D9%84%D8%B4%D8%BA%D9%84-2179/

المجتمع المدني بالمغرب يرفض تقنين عمالة الأطفال

وتُعتبر مساله السن من ابرز تجليات هذا الجدل المتفاعل الذي يتجدّد بين الحكومه والمجتمع المدني الداعي الي منع تشغيل من تقل اعمارهم عن 18 عاما.

وقد تضمن التقرير العالمي لمنظمه هيومن رايتس ووتش في العام 2015 تعبيرا واضحا عن انزعاج الاوساط الحقوقيه من عدم اتخاذ الحكومة المغربية "تدابير فعاله لابعاد الاطفال عن العماله المنزليه الخطِره".

غير ان وزير التشغيل والشؤون الاجتماعيه عبد السلام الصديقي اوضح ان هذا القانون يهدف الي القضاء علي ظاهره تشغيل الاطفال الذين تقل اعمارهم عن 16 عاما.

وقال الصديقي في الجلسه العامه الاخيره لمجلس المستشارين (الغرفه الثانيه بالبرلمان) ان الحكومه تقدمت بقانون ياخذ بعين الاعتبار الانتقادات الموجهه الي المغرب والرغبه في وضع تشريع متلائم مع اتفاقيه العمل الدوليه.

واضاف ان هذا القانون منع تشغيل العمال المنزليين في اعمال تشكل خطرا علي صحتهم او سلامتهم او سلوكهم الاخلاقي، او قد يترتب عنها ما يُخل بالاداب العامه.

واذا كان تقرير هيومن رايتس ووتش سجل وجود انخفاض في عدد القصر العاملين بالمنازل خلال السنوات الاخيره بالمغرب، فانه في الوقت نفسه يُشير الي انه "يُعتقد ان الاف الاطفال الذين تقل اعمارهم عن 15 عاما يعملون في المنازل، وان اغلبهم فتيات".

وفي السياق ذاته، وجّه "الائتلاف الجمعوي من اجل حظر تشغيل القاصرات كخادمات في البيوت" مذكره الي الحكومه والبرلمان يدعو فيها الي اصدار نصوص قانونيه تنسجم مع التشريعات الدوليه التي تمنع تشغيل من تقلّ اعمارهم عن 18 عاما.

وافادت مذكره الائتلاف الذي يضم خمسين جمعيه مدنيه بان نحو 600 الف طفل مغربي تتراوح اعمارهم بين 7 و14 عاما يمارسون نشاطا اقتصاديا، ويمثل الذكور منهم 58%. وينخرط 84.4% من هؤلاء الاطفال في اعمال الحقول.

غير ان رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان بالمغرب اوضح ضمن التقرير السنوي امام البرلمان في يونيو/حزيران 2014 ان عدد القصر المشتغلين الذين تتراوح اعمارهم بين 7 و 15 عاما انتقل من 147 الفا عام 2010 الي 92 الفا في 2012، وهو ما يعادل 1.9% من مجموع الاطفال الذين ينتمون الي هذه الفئه العمريه.

وسبق لمندوبيه التخطيط بالمغرب ان كشفت ان عدد الاطفال المشتغلين ضمن الفئه العمريه المذكوره بلغ 517 الفا عام 1999.

http://www.akhbarak.net/news/2015/08/06/7007850/articles/19454853/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84

هل ينجح المجلس الوطني لحقوق الإنسان في التنسيق مع الحكومة لضمان نزاهة الانتخابات؟

بواسطة – سياسي

– سؤال يؤرق الأوساط الانتخابية: هل ينجح المجلس الوطني لحقوق الإنسان في التنسيق مع الحكومة لضمان نزاهة الانتخابات؟ .. فقد حددت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات التي يرأسها إدريس الأزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، آخر أجل لاستلام طلبات الاعتماد لملاحظة الانتخابات في 30 يوليوز الماضي، على أن تبث في طلبات الاعتماد المقدمة وتبلغ قراراتها للهيئات المرشحة في أجل أقصاه 10 غشت الجاري. خالد شهيد، وهو واحد من الأطر الجمعوية الفاعلة في النسيج الجمعوي، يقول إن ملاحظة الانتخابات تستدعي الاطلاع على القوانين المنظمة للعملية الانتخابية كما تفرض التدقيق في قوانين التقطيع الانتخابي وكذا اللوائح الانتخابية.

http://siyassi.com/2015/08/slide/12007.html

Forum national sur les droits de l'Homme à Yaoundé

Le CNDH, invité d'honneur

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) prend part, en tant qu'invité d'honneur, au 1er Forum national sur les droits de l'Homme qui s'est ouvert, mardi, dans la capitale camerounaise, Yaoundé, à l'initiative du Réseau Camerounais des Organisations des Droits de l'Homme (RECODH). Lors de ce forum de trois jours, initié avec l'appui des ministères camerounais de la justice et des relations extérieures et la Commission camerounaise des droits de l'Homme et des libertés, la délégation du CNDH présentera «l'expérience marocaine sur des thématiques précises et échangera avec les acteurs camerounais de promotion et de protection des droits de l'homme sur des stratégies de renforcement de la collaboration", indique un communiqué des organisateurs.

Au cours des deux premiers jours de cette rencontre, dont les travaux se décline en onze panels thématiques, les membres de la délégation marocaine ont présenté des exposés axés notamment sur « Le parlement et les droits de l'homme", «L'entreprise et les droits de l'homme" et «La justice et les droits de l'homme".

Ce forum se veut «un espace d'échange, de renforcement des capacités et d'accompagnement en matière des droits de l'homme au Cameroun".

Il s'assigne pour objectifs «de promouvoir le dialogue et la coopération entre toutes les parties prenantes, d'offrir des possibilités de renforcement des capacités pour les défenseurs des droits de l'homme et de proposer des solutions pour l'amélioration de la situation des droits de l'homme au Cameroun", précise-t-on.

Le Forum ambitionne ainsi «d'être un cadre d'évaluation du chemin parcouru dans la promotion et la protection des droits de l'homme au Cameroun et de proposer des recommandations pour leur amélioration mais aussi de renforcement des capacités et d'accompagnement des populations".

Les participants à cette rencontre débattront de thèmes se rapportant notamment aux «Elections et droits humains", aux «Entreprises et droits humains", aux «Défenseurs des droits de l'homme" et à «La lutte contre le terrorisme".

Ils se pencheront également sur «le parlement et droits humains", «les médias et droits humains", «la lutte contre la Corruption", «la justice et droits de l'homme", «la participation à la gestion des affaires publiques", «les droits de la femme et de l'enfant en droit positif camerounais" et «les droits de l'homme et accès aux ressources naturelles et énergétiques".

En marge de ce forum, les organisateurs proposent des «consultations juridiques gratuites au profit des populations par des personnes ressources provenant tant des institutions publiques en charge de la promotion et de la protection des droits de l'homme que des organisations de la société civile".

La délégation du CNDH participant à ce forum est composée de M. Hamid El Kam, Mme Nabila Tbeur, M. Mustapha Naoui et Mme Fatima Zahra Mesguid.

Le CNDH, invité d'honneur d'un Forum national sur les droits de l'Homme à Yaoundé

1 Tweet 0 J'aime 0 +1 Share

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a pris part, en tant qu'invité d'honneur, au 1er Forum national sur les droits de l'Homme qui s'est ouvert, mardi, dans la capitale camerounaise, Yaoundé, à l'initiative du Réseau camerounais des organisations des droits de l'Homme (RECODH).

Lors de ce forum de trois jours, initié avec l'appui des ministères camerounais de la Justice et des Relations extérieures et la Commission camerounaise des droits de l'Homme et des libertés, la délégation du CNDH a présenté "l'expérience marocaine sur des thématiques précises et échangé avec les acteurs camerounais de promotion et de protection des droits de l'Homme sur des stratégies de renforcement de la collaboration", indique un communiqué des organisateurs.

Au cours des deux premiers jours de cette rencontre, dont les travaux se sont déclinés en onze panels thématiques, les membres de la délégation marocaine ont présenté des exposés axés notamment sur "Le Parlement et les droits de l'Homme", "L'entreprise et les droits de l'Homme" et "La justice et les droits de l'Homme", rapporte la MAP. Il est à souligner que ce forum se veut « un espace d'échange, de renforcement des capacités et d'accompagnement en matière des droits de l'Homme au Cameroun". Il s'assigne pour objectifs "de promouvoir le dialogue et la coopération entre toutes les parties prenantes, d'offrir des possibilités de renforcement des capacités pour les défenseurs des droits de l'Homme et de proposer des solutions pour l'amélioration de la situation des droits de l'Homme au Cameroun", précise-t-on.

Le forum ambitionne ainsi "d'être un cadre d'évaluation du chemin parcouru dans la promotion et la protection des droits de l'Homme au Cameroun et de proposer des recommandations pour leur amélioration mais aussi de renforcement des capacités et d'accompagnement des populations".

Les participants à cette rencontre ont débattu de thèmes se rapportant notamment aux "Elections et droits humains", "Entreprises et droits humains", "Défenseurs des droits de l'Homme" et à "La lutte contre le terrorisme".

Ils se sont penchés également sur "Le Parlement et droits humains", "Les médias et droits humains", "La lutte contre la Corruption", "La justice et droits de l'Homme", "La participation à la gestion des affaires publiques", "Les droits de la femme et de l'enfant en droit positif camerounais" et « Les droits de l'Homme et accès aux ressources naturelles et énergétiques".

En marge de ce forum, les organisateurs ont proposé des "consultations juridiques gratuites au profit des populations par des experts provenant tant des institutions publiques en charge de la promotion et de la protection des droits de l'Homme que des organisations de la société civile".

La délégation du CNDH participant à ce forum était composée de Hamid El Kam, Nabila Tbeur, Mustapha Naoui et Fatima Zahra Mesguid.

Forum national sur les droits de l'Homme à Yaoundé

Le CNDH invité d'honneur

177261-5

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) prend part, en tant qu'invité d'honneur, au 1er Forum national sur les droits de l'Homme qui s'est ouvert, mardi, dans la capitale camerounaise, Yaoundé, à l'initiative du Réseau Camerounais des Organisations des Droits de l'Homme (RECODH).

Lors de ce forum de trois jours, initié avec l'appui des ministères camerounais de la justice et des relations extérieures et la Commission camerounaise des droits de l'Homme et des libertés, la délégation du CNDH présentera 'l'expérience marocaine sur des thématiques précises et échangera avec les acteurs camerounais de promotion et de protection des droits de l'homme sur des stratégies de renforcement de la collaboration", indique un communiqué des organisateurs.

Au cours des deux premiers jours de cette rencontre, dont les travaux se décline en onze panels thématiques, les membres de la délégation marocaine ont présenté des exposés axés notamment sur ' Le parlement et les droits de l'homme", 'L'entreprise et les droits de l'homme" et 'La justice et les droits de l'homme".

Ce forum se veut 'un espace d'échange, de renforcement des capacités et d'accompagnement en matière des droits de l'homme au Cameroun".

» Page 5

Forum national sur les droits de l'Homme à Yaoundé

Le CNDH invité d'honneur

>>>>>Il s'assigne pour objectifs 'de promouvoir le dialogue et la coopération entre toutes les parties prenantes, d'offrir des possibilités de renforcement des capacités pour les défenseurs des droits de l'homme et de proposer des solutions pour l'amélioration de la situation des droits de l'homme au Cameroun", précise-t-on.

Le Forum ambitionne ainsi 'd'être un cadre d'évaluation du chemin parcouru dans la promotion et la protection des droits de l'homme au Cameroun et de proposer des recommandations pour leur amélioration mais aussi de renforcement des capacités et d'accompagnement des populations".

Les participants à cette rencontre débattront de thèmes se rapportant notamment aux 'Elections et droits humains", aux 'Entreprises et droits humains", aux 'Défenseurs des droits de l'homme" et à 'La lutte contre le terrorisme".

Ils se pencheront également sur 'le parlement et droits humains", 'les médias et droits humains", 'la lutte contre la Corruption", 'la justice et droits de l'homme", 'la participation à la gestion des affaires publiques", 'les droits de la femme et de l'enfant en droit positif camerounais" et 'les droits de l'homme et accès aux ressources naturelles et énergétiques".

En marge de ce forum, les organisateurs proposent des 'consultations juridiques gratuites au profit des populations par des personnes ressources provenant tant des institutions publiques en charge de la promotion et de la protection des droits de l'homme que des organisations de la société civile".

La délégation du CNDH participant à ce forum est composée de M. Hamid El Kam, Mme Nabila Tbeur, M. Mustapha Naoui et Mme Fatima Zahra Mesguid.

Droits de l'Homme: l'expérience pionnière du Maroc présentée au Cameroun

L'expérience pionnière du Maroc en matière de promotion des droits de l'Homme a été présentée par une délégation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) au 1er Forum national sur les droits de l'Homme, qu'abrite Yaoundé (Cameroun) du 4 au 6 août.

Droits de Homme
La délégation du CNDH, qui participe à cette manifestation en tant qu'invité d'honneur, a présenté des exposés axés notamment sur "Le Parlement et les droits de l'Homme", "La justice et les droits de l'Homme" et "L'entreprise et les droits de l'Homme".

Intervenant à cette occasion, Mme Nabila Tbeur, chargée de mission au CNDH sur les question de l'entreprise et droits de l'Homme, a mis en évidence l'évolution de la question des droits de l'Homme au Maroc et le rôle joué dans ce sens par le CNDH.

Rappelant le lancement, en 2012, par le CNDH d'un dialogue multipartite sur les droits de l'Homme en entreprise avec le gouvernement, la société civile, les syndicats et des institutions de gouvernance, Mme Tbeur a également souligné que le Maroc prend part aux dynamiques du Conseil des droits de l'Homme (CDH) sur la question des droits de l'Homme qui visent à encourager les Etats à élaborer des plans d'action nationaux spécifiques en la matière.

L'ouverture économique du Maroc notamment sur l'Afrique, son Statut avancé avec l'Union européenne (UE) et son adhésion au CDH mettent les acteurs publics et privés face aux défis de garantir la protection des droits de l'Homme, a-t-elle affirmé, relevant que le déploiement du Royaume en faveur de la Responsabilité sociale des entreprises (RSE) constitue un levier de promotion des droits de l'Homme qui va au-delà du simple périmètre de l'entreprise en s'étendant à sa chaine d'approvisionnement, ses relations avec ses fournisseurs, ses sous-traitants et les collectivités en général.

Le forum de Yaoundé a été également l'occasion pour la délégation du CNDH de présenter l'évolution et les avancées du Maroc en matière des droits de l'Homme.

Les membres de la délégation marocaine ont, en outre, échangé avec les acteurs camerounais de protection des droits de l'Homme sur les stratégies de renforcement de la coopération avec le Royaume.

Les acteurs camerounais ont exprimé, à cette occasion, leur volonté de bénéficier des formations sur les questions des droits de l'Homme qui seront dispensées par le Centre de formation du CNDH à Rabat.

La participation du CNDH à ce forum, initié par le Réseau camerounais des organisations des droits de l'Homme avec l'appui des ministères camerounais de la Justice et des relations extérieures et la

Commission camerounaise des droits de l'Homme et des libertés, vise à promouvoir la coopération entre le Maroc et le Cameroun dans ce domaine.

La délégation du CNDH participant à ce forum est composée de Fatim Zohra Mesgguid, Nabila Tbeur, Hamid El Kam et Mostapha Naoui.

Cette manifestation de trois jours se veut un espace d'échange, de renforcement des capacités et d'accompagnement en matière des droits de l'Homme au Cameroun. Il s'assigne pour objectifs de promouvoir le dialogue et la coopération entre toutes les parties prenantes, d'offrir des possibilités de renforcement des capacités pour les défenseurs des droits de l'Homme et de proposer des solutions pour l'amélioration de la situation des droits de l'Homme au Cameroun.

http://www.lematin.ma/express/2015/droits-de-l-homme_l-experience-pionniere-du-maroc-presentee-a-yaounde/229018.html

http://www.lavieeco.com/news/actualites/droits-de-l-homme-l-experience-pionniere-du-maroc-presentee-au-cameroun-34918.html

حقوق الإنسان

تقديم التجربة المغربية الرائدة في مجال حقوق الإنسان بياوندي

الخميس, 6 أغسطس, 2015 - 21:01

ياوندي – استعرض وفد عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان التجربة المغربية الرائدة في مجال حقوق الإنسان، وذلك خلال الدورة الأولى للمنتدى الوطني لحقوق الإنسان التي تحتضنها العاصمة الكاميرونية ياوندي ما بين 4 و6 غشت الجاري.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/

انتخابات الغرف المهنية تحدد اليوم معالم أول مجلس للمستشارين في دستور 2011

انتهت الحملة الانتخابية، المخصصة لانتخابات الغرف المهنية مع حلول منتصف ليلة أمس الخميس، وخيم الترقب والحذر عما ستسفر عنه النتائج، التي ستعلن عنها وزارة الداخلية بعد انتهاء عملية فرز الأصوات.

تتوقع ثمانية أحزاب ممثلة في البرلمان أن تحقق نتائج إيجابية في هذه الانتخابات، التي تعد بالنسبة إليها بمثابة مؤشر قياس حظوظها في انتخابات مجالس الجماعات الترابية المقبلة.

وفي صدارة الأحزاب، التي تنوي حصد أكبر المقاعد، هناك حزب الاستقلال، الذي قدم 1.551 ترشيحا، يليه في المرتبة الثانية حزب الأصالة والمعاصرة، الذي قدم 1.492 ترشيحا، وحل ثالثا حزب العدالة والتنمية (1.388 ترشيحا)، وحزب التجمع الوطني للأحرار رابعا (1.353 ترشيحا)، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المرتبة الخامسة (960 ترشيحا)، وفي المرتبة الخامسة هناك حزب الحركة الشعبية (898 ترشيحا)، واحتل حزب التقدم والاشتراكية المرتبة ما قبل الأخيرة (640 ترشيحا)، قبل حزب الاتحاد الدستوري (612 ترشيحا).

وتبقى للهيئة الناخبة، في مختلف الغرف المهنية، كلمة الفصل في اختيار 2.179 مرشحا من مجموع 11 ألفا و682 مرشحا تقدموا لهذه الاستحقاقات، يمثلون مختلف الغرف المهنية.

وحسب بلاغ لوزارة الداخلية، فإن انتخابات الغرف المهنية ستجري بالاقتراع الفردي بالنسبة للغرف الفلاحية، وفي باقي الغرف إما باللائحة، في حالة انتخاب عضوين أو أكثر برسم دائرة انتخابية معينة، أو بالاقتراع الفردي، إذا تعلق الأمر بانتخاب عضو واحد. كما أشار البلاغ إلى أن الغرف المعنية بالانتخابات تتوزع حسب الجهات على 12 غرفة لكل من الفلاحة، والتجارة والصناعة والخدمات، والصناعة التقليدية، و4 غرف في قطاع الصيد البحري، مع تخصيص 622 مقعدا لغرفة الفلاحة، و827 لغرفة الصناعة والتجارة والخدمات، و558 لغرفة الصناعة التقليدية، و127 مقعدا لغرفة الصيد البحري.

وتكتسي انتخابات الغرف المهنية أهمية خاصة، إذ ستنبثق عنها الهيئة الناخبة التي ستختار ممثلي الغرف في مجلس المستشارين، الذي يتكون، حسب دستور 2011، من 120 عضوا، ينتخب 20 منهم من طرف الغرف المهنية، و8 من طرف الاتحاد العام لمقاولات المغرب، و20 من طرف النقابات، وممثلي المأجورين، و72 عضوا ينتخبون من طرف أعضاء البلديات والمجالس القروية.

وتراهن الأحزاب على هذه الانتخابات، نظرا لأهمية دور الغرف المهنية في الحياة اليومية للمواطنين، وأيضا لدورها في تركيبة مجلس المستشارين، فضلا عن أنها تعتبر مؤشرا حقيقيا على مدى تأثير وثقل الأحزاب بعد 4 سنوات من التحولات التي شهدتها البلاد.

وسبق لوزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، أن أعلن أن الحكومة ملتزمة بضمان شفافية الانتخابات، وتحصين العملية الانتخابية، **موضحا أن هناك عملا مشتركا مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، من أجل خلق منظومة فعالة لملاحظة الانتخابات.

حميد السموني

http://www.devanture.net/news.php?id=349794